

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

لعموري فتيحة
جامعة الجلفة

المستخلص :

يعتبر قطاع المقاولات النسوية قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تساهم المرأة المقاولات في تحقيق قيمة مضافة، توفير مناصب شغل، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، التنمية المحلية. إلا أن قطاع المرأة المقاولات مازال يعاني العديد من المشاكل و الصعوبات خاصة مشكل التمويل الذي يقف عائقا أمام نمو و تطور المؤسسات النسوية.

و من أجل التقليل من هذه المشاكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الآليات لدعم و مرافقة المشاريع النسوية التي تهدف إلى تطويرها و تنميتها، و نجد من أهم آليات الدعم و المرافقة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مراكز التسهيل

الكلمات الافتتاحية : المشروع المقاوطني، المرأة المقاولات، آليات الدعم و المرافقة، الواقع و الآفاق

Resumé

Il est un secteur d'entreprise des femmes est un secteur important dans l'économie nationale, grâce à sa contribution au développement économique et l'entrepreneuriat social où les femmes contribuent à la réalisation de la valeur ajoutée, des emplois, ce qui contribue à l'augmentation du produit intérieur brut, le développement local

Cependant, le secteur des femmes entrepreneurs souffre de nombreux problèmes et difficultés, en particulier le problème du financement, qui est un obstacle à la croissance et au développement du règlement des institutions.

Afin de minimiser ces problèmes, l'État crée plusieurs mécanismes pour soutenir et accompagner les projets de règlement visant à développer et à se développer, et nous trouvons les mécanismes de soutien les plus importants et l'Agence nationale d'accompagnement pour soutenir l'emploi des jeunes, l'Agence nationale pour la conduite des centres d'établissement de micro-crédit.

Mots d'ouverture: contrat de projet, entrepreneuriat féminin, mécanismes de soutien et d'accompagnement, réalité et perspectives

المقدمة

إن موضوع ترقية و تنمية مشاريع المقاولات النسوية في مختلف المجالات من الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا و متزايد على المستوى المحلي و الدولي، و الجزائر كغيرها من البلدان سارعت في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم هذه المشاريع و حل المشكلات التي تعاني منها المرأة المقاولات خاصة التمويلية منها، و ذلك بإقامة أجهزة حكومية متخصصة في دعم و مرافقة المشاريع النسوية في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار و النمو، و من بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مركز التسهيل..

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن المقاولات النسوية تحتاج إلى مساهمة هياكل الدعم و المرافقة في الجزائر، فما هي هذه الآليات التي تدعم المقاولات النسوية ؟

آليات دعم المساواة النسوية في الجزائر

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم القطاعات المنشئة من طرف المرأة المساواة و الإطلاع على الإجراءات التي قامت بها الدولة لدعم و مرافقة هذا المشروع النسوي .

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث في المكانة التي تحتلها مؤسسات المرأة المساواة باعتبارها عنصر فعال في التنمية الشاملة للجزائر ، و كذلك في الإسهامات و البرامج الداعمة و الإجراءات المقدمة من طرف الدولة و أساليب و صيغ التمويل التي تعمل على تفعيل و تطوير المؤسسات النسوية في الجزائر .

فرضية البحث

حاولنا في هذا البحث الإجابة على فرضية مهمة جدا، و هي مدى وجود تسهيلات للمرأة المساواة في إنشاء مؤسساتها داخل الجزائر .

منهج البحث

لتحقيق فرضية البحث و أهدافه تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي، و ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة ، مع ذكر مختلف الهياكل الداعمة و المرافقة .

أولا : الأهمية الاقتصادية و الإجتماعية للمساواة النسوية

وجدت الدراسات السنوية المنجزة منذ سنة 1999¹ من طرف GEM، أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المساوولي والنمو، وهذا خاصة في المساواة النسوية. وأشارت هذه الدراسات بأن دخول المرأة في المساواة هو جد إيجابي، وهو يفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان .

وأشار ذات التقرير² بأن بعض البلدان لا تشجع النساء للولوج بحال المساواة وتطوير المؤسسات، وهذا تخوفا من عدم تحقيق الأهداف المساوولية وأهداف النمو، وهذا في الحقيقة مخالف للنتائج التي حققتها المؤسسات النسوية، الذي يعطي رؤية إجمالية لتقييم دور المساواة النسوية وتأثيرها الاقتصادي، حيث وبالرغم من صعوبة اقتناء البيانات والإحصائيات التي تظهر ذلك بوضوح، هذه الملاحظة تتعلق خاصة ببعض البلدان السائرة في طريق النمو مثل الجزائر.

كما قام المكتب الدولي للعمل BIT³ بتقييم الأثر الاقتصادي للمساواة النسوية في بعض البلدان الإفريقية، وذلك من خلال تقدير قدرة النساء على خلق مناصب شغل لأنفسهن ولغيرهن، ووجدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها بعض النساء، إلا أن لهن تأثير كبير على الاقتصاد وذلك من خلال خلق مناصب عمل بالموازاة مع تطور مؤسساتهم.

وفي دراسة أخرى قام بها GEM⁴ على 37 دولة، وجدت اختلاف كبير في نسب النشاط المساوولي بين النساء والرجال، ماعدا في اسبانيا وكندا.

و أوضحت هذه الدراسة وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي ومعدل النشاط المساوولي، ووجدت ارتباط ذو دلالة معنوية بقيمة 0.81 وهو بين نسبة مشاركة النساء ومعدل النشاط المساوولي للبلدان. وهذه النتيجة، تؤكد حقيقة إمكانية النساء المساوولات لتطوير مؤسساتهن، و أنهن يمثلن مصدر مهم للتطور الاقتصادي .

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

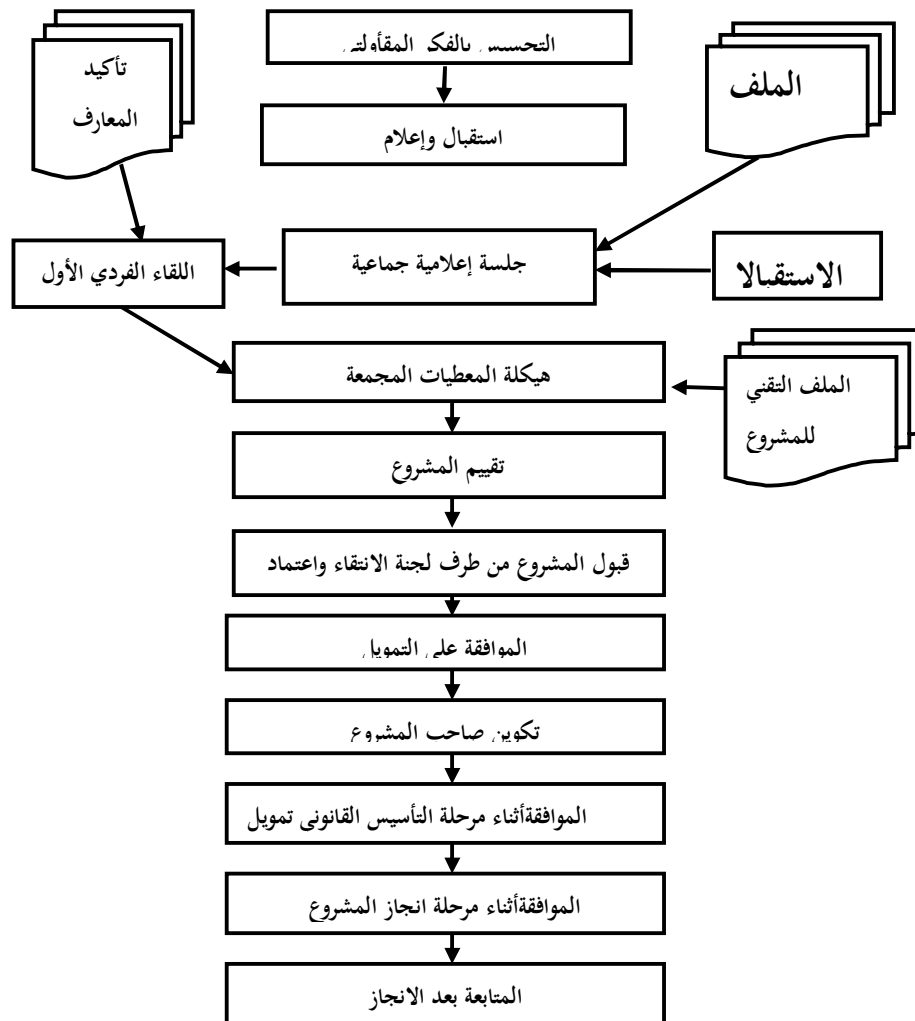
ثانيا : الجهود المبذولة لدعم المقاولات النسوية في الجزائر

قامت الجزائر قصد تطوير المقاولات النسوية بإنشاء مجموعة من الهيئات المختصة في هذا المجال و يعطى لها بإسم آليات الدعم تتمثل أهمها فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.⁵

شكل رقم 01: مراحل المرافقة المقاولاتية للإنشاء مؤسسة مصغرة.



المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <http://www.ansej.org.dz>

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها"⁶

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

3- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *FGAR:

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

جهاز القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، وتتمثل المساعدات والخدمات التي يوفرها الجهاز في:

حصول الإنجازات المقدمة من طرف الوكالة بعد تطبيق أسلوب المرافقة المقاولية :

في سنة 2014 وإلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2017 قامت الوكالة بتقديم 3238 شهادة تأهيل لمشاريع النسوية في ولاية الجلفة من أصل 3734 وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:⁷

الجدول رقم 01: توزيع شهادات التأهيل لمشاريع المقاولات النسوية حتى 2017-05-30 في ANGEM ولاية الجلفة

سنوات النشاط	عدد الملفات المدفوعة النسوية	عدد تأهيل المشاريع النسوية	عدد تمويل المشاريع النسوية
2014	2720	1664	1660
2015	2720	1465	1240
2016	1249	371	264
الثلاثي الأول من 2017	256	234	74
المجموع	6945	3734	3238

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجلفة .

5- المحاضرات التكنولوجية

تعرف على أنها واحدة للتعاون بين الإمكانيات "Science Park" تُعرف الحديقة العلمية المعرفية لمنسوبي الجامعات وطلبتها من جهة و بين المتطلبات المعرفية العملية التي تحتاجها

المؤسسات الصناعية و الشركات التجارية و الهيئات الخدمية الأخرى .وعلى ذلك ،إن " الحديقة العلمية"

وأقسامها من خلال منسوبيها وطلبتها تطوير معطيات هذه المؤسسات و الشركات وفتح آفاق جديدة للعمل و الاستثمار المعرفي المشترك.

وبينما تحتويها الحقائق العلمية بالإضافة إلى ما سبق ما يعرف "بمحاضرات التكنولوجيا وهي أماكن مخصصة لمؤسسات ترفيهية فيطور الإنشاء تستند "Technologie Incubators" إلى معارف جديدة قدمتها بحوث جامعية، و تأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة و متميزة .وتستطيع مثل هذه المؤسسات الانطلاق بعد فترة "الحضانة" الأولى إلى العمل على نطاق واسع ،معا لحفاظة على العلاقة معا لحديقة العلمية للجامعة لتحديد معارفها و اكتساب القدرة على المنافسة المعرفية المستمرة.

6- نظام المشاتل ومراكز التسهيل والدعم للمؤسسات

مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق، و ذلك من خلال توفير محلات للإيواء ،بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل اتصال و غيرها، ومشاتل المؤسسات من

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

الممكن أن تأخذ ثلاث أشكال : المحضنة، ورشات ربط، و نزل المؤسسات هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة - Incubateur فالمحاضنة و مع ذلك هناك من الدول مثلا فرنسا من اعتمد على المشاتل أناط لها دور pépinière الحاضن أيضا.⁸

7- المناولة الصناعية في الجزائر

لقد انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم من منظمة الأمم « وتم إنشاء أو لبورصة للمناولة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق و غرب و جنوب البلاد ظلت ، «المتحدة للتنمية الصناعية تشتغل بفضل انخراط 600 مؤسسة صغيرة بها . كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دجما في الأسواق العالمية، و ترقية عمليات الشراكة مع كبار أربا بالعمل و تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة في ما بينها و تنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة.

كما تعمل الجزائر على ربط البورصات الجزائرية للمناولة مع نظيراتها في تونس و المغرب ،و الاتفاق على ميثاق للمناولة بين الدول العربية يحدد مفاهيم المناولة و آليات التعاون

8- مشاتل و مراكز التسهيل للمؤسسات في الجزائر

قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضن و 4 ورشات ربط 78 الصادر بتاريخ 25 فيفري - 2003 و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي -78 و تتوخى المشاتل الأهداف الآتية :

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد. ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل .العمل على أنتصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.
- المادة 04 من المرسوم 78

وفي إطار الأهداف المحددة أعلاه تتكلف المشاتل بمايلي : استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و هكذا أصحاب المشاريع، تسيير و إيجار المحلات، تقديم الخدمات، تقديم إرشادات خاصة أما عن وظائف و مهام مراكز التسهيل فهي عديدة نذكر منها المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79

ثالثا : تقييم الواقع الجزائري في مجال المرافقة النسوية

يشير واقع المقاولات النسوية في الجزائر إلى أن نسبها مازالت منخفضة بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة وتتوزع بالخصوص على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية المتوفرة حول المقاولات النسوية -في غياب إحصائيات دقيقة.

- إلى أن نسبة النساء المقاولات لا تتعدى 6 بالمائة في الجزائر ورغم أن هذا الرقم منخفض، إلا أنه تضاعف مقارنة بسنة 2005. ويرجع ذلك إلى مختلف الآليات التي وفرتها الحكومة لتشجيع الروح المقاولاتية لدى الشباب عموما وحاملي الشهادات من الجنسين خصوصا.

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

وتشير أرقام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" إلى أن نسبة المستفيدات من مشاريع هذا الجهاز بلغت 11 بالمائة منذ نشأة الوكالة. فيما بلغت النسبة 60 بالمائة بالنسبة للمستفيدات من الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، حيث استثمرت النساء بكثرة لاسيما في مجالات الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة و الصناعات التقليدية. ولو تجاوزنا الأرقام التي تبقى بعيدة عن الطموحات المسجلة لدى فئة عريضة من النساء، فإنه يجب القول بأن المشاريع النسوية عرفت طريقها إلى النجاح عبر تجارب رائدة تدل على قدرة المرأة في اقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال.

في السياق، تطلعنا كل من السيدة شاوش والسيدة عبدو عن تجربتهما في المقاولات والأثر المباشر الذي جره إنشاء مشروعيهما على مجرى حياتهما

تقول السيدة نجاة دالي شاوش إن إنشاءها لمكتب استشارات زراعية ودراسات حول البيئة بقسنطينة في 2011 غير حياتها بصفة جذرية، لأنه حولها من عاطلة عن العمل إلى صاحبة مشروع يوظف ثلاثة أشخاص. تقول "بعد حصولي على شهادة مهندسة في الفلاحة وشهادة ماجستير في البيئة توظفت في شركة عمومية. لكن الأخيرة أفلست وأغلقت أبوابها فوجدت نفسي بين ليلة وضحاها عاطلة عن العمل.

وفكرة المشروع جاءت في 2007 عندما أقرت الحكومة قانونا تفرض فيه على أصحاب المشاريع الصناعية تقديم دراسة حول أثر المشروع على البيئة، وهو ما جعل السيدة شاوش تفكر في فتح مكتب للدراسات يوفر خدماته بالخصوص للنحوص. فجاء طلب الاعتماد من وزارة البيئة لفتح المكتب الذي أصبح مقصدا لأصحاب المشاريع، كما يمتد عمله⁹ إلى تقديم خدمات للفلاحين لاسيما من خلال القيام بدراسات جدوى اقتصادية-تقنية وزراعية حول نوعية الأراضي، وكذا حول الحياة النباتية والحيوانية. تؤكد محدثتنا أن الأمور تسير بصفة جيدة وإنها تعمل على التعريف بمكتبها، وجدية عملها جعلتها تستقطب عددا أكبر من الزبائن

وعن المقاولات النسوية، تشير إلى أنها بدأت تنتشر "فالنساء بدأن يتشجعن لاسيما بعد الاطلاع على تجارب ناجحة، ولأنهن أكثر جدية في العمل فنسبة نجاحهن تبدو لي أكبر". ولا تتردد في التأكيد على أن حياتها اليوم أفضل بكثير وهي صاحبة مشروع مقارنة بوظيفتها السابقة.

من جانبها، تعترف السيدة زينة عبدو التي أسست شركة بفضّل قرض من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 2004، أن هناك عراقيل وقفت أمام تحقيقها لمشروعها لاسيما على مستوى البنك، لكنها تعتبر أن الأمر عادي وليس عائقا أمام النجاح خاصة وأن الفكرة كانت موجودة زينة التي تابعت تكوينها في التسيير والمحاسبة اختارت أن تتعاون مع أخيها المختص في الكيمياء لإنتاج مبيدات غير سامة، أي طبيعية، لا تحدث ضررا على البيئة وعلى الإنسان. والجميل أن المشروع قام على أساس ابتكار قدمت بشأنه براءة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية. واليوم تفتخر بأنها توفر منتجات ذات نوعية جيدة لاسيما المبيدات ضد القوارض التي تقول إنها الوحيدة التي تنتج مثل هذه المواد بدون مركبات سامة. ولهذا تطمح إلى اقتحام الأسواق الخارجية التي أصبحت تطلب كل ما هو طبيعي وغير ضار أو ما يسمى بالمنتجات "البيو". كما أنها تفتخر باستخدامها مواد أولية جزائرية ولا تحتاج للاستيراد ولا تستعمل المياه ولا تنتج أي نفايات. ويمكن استخدام المبيدات في البيت أو الحقول بدون أي خوف من المخاطر. عوامل مكنت مشروعها من الفوز بالجائزة الأولى في 2011 على المستوى الوطني والجائزة الثانية في اثيوبيا نظير منتجاتها البيئية الخاصة بالزراعة والجيدة للتخزين سنة 2012.

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

تقول "يجب إعطاء أهمية للمرأة المقاولات وتحفيز النساء على اقتحام هذا المجال. فالمقاولات سمحت لي بالاستقلالية والانفتاح على المحيط والتعرف على الناس وعلى تجارب الآخرين، وهو ما يسمح لي بالتطور الدائم والبحث باستمرار عن الجديد وعدم الجمود وهو ما يزيدني ثقة في النفس." للتذكير، احتضنت الجزائر في فيفري الماضي المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية الذي خصص أعماله لموضوع المقاولات النسوية، إذ دعا في ختام الأشغال إلى بناء قاعدة بيانات تشمل الأسواق المالية الوطنية والإقليمية وقوانين الاستثمار في البلاد العربية وبيانات عن المقاولات النسائية. ولتسهيل المبادرات النسائية في هذا المجال، أوصت المنظمة بتأسيس نظام تمويلي عربي متكامل لمساعدة ودعم المقاولات المنشأة حديثاً.¹⁰

ومن خلال بعض الدراسات التي اهتمت بتقييم هيئات دعم ومرافقة المؤسسات النسوية في الجزائر، توصلت هذه الدراسات إلى أن هناك نقص في فعالية هيئات دعم المقاولات النسوية ومرافقة المؤسسات النسوية في الجزائر وهذا يعود أساساً إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي تركز عملية المرافقة المقاولاتية النسوية على ضرورة إنجاح المشاريع النسوية المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة وذبك بالسماح لأكثر عدد من المقاولات من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما أثر على فعالية هيئات المرافقة فهي لا تركز كثيراً على تفعيل عمليات المرافقة من أجل إنجاح هذه المشاريع النسوية .

رابعا : أهم مميزات هيئات دعم المقاولاتية النسوية ومرافقة المؤسسات النسوية في الجزائر يظهر مدى مساهمتها في زيادة إنشاء وتطوير العديد من المؤسسات الصغيرة الخاصة بالنساء، إلا أن أثرها على التنمية الاقتصادية يبقى غير ظاهر، وذلك للأسباب التالية :

1. التركيز على تقديم الخدمات المالية التمويل، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية... وغيرها، وبالرغم من ذلك فهي لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشابات، حيث لا تزال عمليات التمويل تخضع لنفس الآليات البيروقراطية من ضمانات ومحسوبة وغيرها و التفريق بين الرجل و المرأة ؛
2. التركيز على الجوانب الإدارية: حيث شبهت هذه بالإدارات العامة البيروقراطية علاقتها مع الزبائن حاملي المشاريع لا تتعدى إعداد وتسليم الملفات، بالرغم من أن من أهدافها تسهيل الإجراءات الإدارية لحاملي المشاريع النسوية مع مختلف المؤسسات الفاعلة في ذلك .
3. مركزية صنع القرار في هذه الهيئات: وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه الإستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق كولاية الجلفة مثلاً.
4. عدم القدرة على توجيه استثمارات النسوية نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس،
5. حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي غالبا ما تنهرب منه المرأة المقاولات ؛
6. عدم استجابة التمويل المقدم لمتطلبات غالبية الشباب الجزائري المسلم خاصة النساء منهم الذين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يجد من عدد المشاريع النسوية ؛
7. ضعف خدمات المرافقة النسوية خلال وبعد الإنشاء التي تقدمها هذه الهيئات لأصحاب المؤسسات، مما يؤدي إلى توقف العديد من المشاريع عن النشاط.
8. عدم الاهتمام بالمرحلة الأولى الاستقبال لفهم ومناقشة حاملي المشاريع حول مشاريعهم وتوجيههم بالشكل الصحيح.

آليات دعم المقاولات النسوية في الجزائر

9. افتقاد هذه الهيئات لإفراد متخصصين في مجال المرافقة النسوية مما يحد من فعالية المجهودات التي يقوم بها هذه المؤسسات في هذا المجال.

إن أكبر عائق يواجهه هذه الهيئات هو افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر المقاوالتية بمفهومه الحقيقي الذي يركز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية.

قائمة المصادر :

1- "L'observatoire Fiducial de l'entrepreneuriat féminin ", France, Janvier 2006,

2 - Rapport de l' OCDE : " Entrepreneuriat Féminin : Questions et action à mener ", D'après la 2ème conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME) titrée : Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME innovantes dans une économie mondiale : Vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, (Istanbul Turquie : 3-5 juin 2004),

4 - Rapport de l' OCDE, Op.Cit.

5- Programme de promotion de l'emploi par le développement des petites entreprises (SEED) ; "L'entrepreneuriat féminin dans les îles de l'océan indien ", Bureau international du travail Genève et Bureau de l'OIT à Antananarivo,

6- لخلف عثمان ، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004

7- الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 05 / 10 / 1993

8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجلفة

9- عاطف الشبراوي إبراهيم ، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، على الموقع : <http://www.isesco.org.ma>

10 - جريدة المساء ، ليوم 24/08/2013 من طرف الصحافية حنان ح